الضمان الاجتماعي للجميع: الركيزة الأساسية للعقد الاجتماعي البيئي الجديد

"لكل فرد، باعتباره عضوا في المجتمع، الحق في الضمان الاجتماعي"
الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، المادة 22ج

وتكشف الأزمات المتتالية ـ من الجائحة إلى الصراعات وانهيار المناخ ـ عن التوترات الاجتماعية والشقوق العميقة الناشئة عن النهج الاقتصادي الذي أكد على النمو مع القليل من الاهتمام بحقوق الإنسان، أو التوزيع العادل للموارد، أو البيئة. وقد أدى تآكل الخدمات العامة والضمان الاجتماعي/الحماية الاجتماعية وحقوق العمل إلى زيادة عدم المساواة ومكن نخبة قليلة من الاستحواذ على الغالبية العظمى من الموارد العالمية، مما يشكل أحد التهديدات الأكثر إلحاحا لحقوق الإنسان في عصرنا. ويتطلب تصحيح المسار تحويل الاقتصادات والسياسات الاجتماعية ونماذج التنمية والبنية المالية الدولية لتمكين الدول من الوفاء بالتزاماتها في مجال حقوق الإنسان. إن صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، اللذين يلعبان دورا رئيسيا في الاستجابة لهذه الأزمات، لديهما فرصة حاسمة للمساهمة في التغيير التحويلي، ومع ذلك فإنهما يواصلان نفس السياسات والممارسات الفاشلة.

يعد الضمان الاجتماعي ركيزة أساسية لحقوق الإنسان والاقتصاد المستدام والمجتمع العادل. وهذا الحق معترف به في مجموعة من المعاهدات الدولية الملزمة قانونًا، ويتم إعماله من خلال مجموعة من السياسات والبرامج العامة، التي غالبًا ما يشار إليها بشكل جماعي بالحماية الاجتماعية، والتي تضمن تأمين الدخل طوال دورة حياة الأشخاص، مثل أثناء الطفولة أو الشيخوخة أو في سن البلوغ. أوقات الأمومة والإعاقة والمرض والبطالة وغيرها من أحداث الحياة التي تزيد من خطر انعدام أمن الدخل. وتقوم البلدان عموماً بتمويل هذه البرامج من خلال مزيج من مساهمات أصحاب العمل والعمال (التأمين الاجتماعي) والميزانية العامة (المساعدة الاجتماعية).

هناك قضيتان حاسمتان لإعمال الحق في الضمان الاجتماعي: تحقيق التغطية الشاملة وضمان فوائد كافية لتمكين جميع الناس من التغطية والكفاية. وتضع توصية منظمة العمل الدولية رقم 202 الحماية الاجتماعية على أساس العالمية، في حين يضمن القانون الدولي لحقوق الإنسان ضماناً اجتماعياً شاملاً وكافاً للجميع. إن الأنظمة العامة العالمية التي توفر الدعم الكافي لجميع الأشخاص الذين يواجهون هذه الأحداث الحياتية هي الأكثر فعالية في الحد من عدم المساواة، وتعزيز التنمية المستدامة، والتماسك الاجتماعي والتضامن، والمساهمة في قدرة جميع الناس على إعمال حقوقهم الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.
ومع ذلك، تواصل معظم الحكومات الاعتماد على برامج8 المساعدة الاجتماعية التي يتم اختبارها بشكل أساسي على أساس الموارد أو استهداف الفقر - أي أن الأهلية تعتمد على الدخل أو الأصول أو مؤشرات الفقر الضيقة الأخرى. وقد أظهرت الأبحاث أن مثل هذه البرامج عرضة لارتفاع معدلات الخطأ والفساد وانعدام الثقة الاجتماعية. ومن خلال التركيز فقط على الأشخاص الذين يعيشون في فقر، أو حتى في فقر مدقع، فإنهم يستبعدون شرائح كبيرة من السكان الذين قد لا يعتبرون فقراء ولكنهم بعيدون عن التمتع بحقوقهم. كما أنها تستبعد العديد من أولئك الذين يهدفون إلى الوصول إليهم.

علاوة على ذلك، في السنوات الأخيرة، تآكل الحق في الضمان الاجتماعي في بعض البلدان بسبب عدم كفاية الإصلاحات ذات الآثار الاجتماعية السلبية، مما أدى إلى تغطية أقل واستحقاقات أقل. على سبيل المثال، قامت بعض البلدان، بدعم من البنك الدولي وصندوق النقد الدولي في كثير من الأحيان، بتخفيض مساهمات أصحاب العمل في الضمان الاجتماعي أو خفض المزايا التي يستفيد منها

الأغلبية في النظام العام. قامت بعض البلدان بخصخصة التأمين الاجتماعي (مثل المعاشات التقاعدية والتأمين الصحي) بطرق أدت إلى تفاقم الفقر وعدم المساواة، مما أدى إلى حرمان النساء وكبار السن على وجه الخصوص.

ومن بين الجهات الفاعلة في مجال التنمية الدولية، يعد البنك الدولي أكبر مستثمر في الحماية الاجتماعية. وفي عام 2015، التزمت بتعزيز الحماية الاجتماعية الشاملة، ولكنها تواصل توجيه الغالبية العظمى من إنفاقها نحو شبكات الأمان المستهدفة بشكل ضيق. وفي الوقت نفسه، يواصل صندوق النقد الدولي فرض سياسات التقشف التي تعيق قدرة الحكومات على الوفاء بالحقوق، في حين يؤدي إلى تآكل التأمين الاجتماعي ودمج برامج تستهدف الفقر بشكل ضيق من أجل "تخفيف" التأثيرات الضارة المعترف بها لهذه السياسات. ويؤثر صندوق النقد الدولي والبنك الدولي أيضاً على أنظمة الحماية الاجتماعية بطرق أخرى، مثل سياسات الاقتصاد الكلي، فضلاً عن المشورة السياسية التي تقوض التأمين الاجتماعي العام، وتشجع اختبار الموارد، وتشجع خطط الادخار الفردية مثل معاشات التقاعد الخاصة.

مطالبنا الرئيسية

١- يجب على البنك الدولي وصندوق النقد الدولي الالتزام فوراً بدعم الدول من أجل الإعمال التدريجي للحق في الضمان الاجتماعي. وينطوي ذلك على إنشاء أو تعزيز أنظمة الحماية الاجتماعية الشاملة المتوافقة مع الحقوق من خلال تدابير تدريجية لزيادة الإيرادات بدلاً من إعادة تخصيص الموارد أو تخفيضات الميزانية، بدءًا من إنشاء أرضيات للحماية الاجتماعية بما يتماشى مع توصية منظمة العمل الدولية رقم 202. وينبغي بعد ذلك دعم التطوير التدريجي للحماية الاجتماعية. نظام ضمان اجتماعي شامل وعالمي، مبني على الطابق ذلك.
هذا يستتبع:

-الوصول إلى الرعاية الصحية الأساسية، بما في ذلك رعاية الأمومة/الأبوة؛ ضمان الدخل الأساسي للأطفال، وغير القادرين على كسب دخل كافٍ، وفي حالات المرض والبطالة والإعاقة؛ والمعاشات التقاعدية لكبار السن.

-التمويل من خلال برامج المساعدة الاجتماعية والتأمين الاجتماعي العام التي تشمل العمال غير الرسميين وتضمن حصول الجميع على حقوقهم على قدم المساواة بدلاً من الاعتماد على النماذج المخصخصة/الفردية؛

-عندما تحتاج الدول إلى الوقت لإنشاء أنظمة عالمية شاملة، فلا ينبغي لها أن تعتمد على اختبار الموارد، بل يجب عليها أن تدعم على الفور إنشاء نظام عالمي وتعميم الفوائد تدريجيًا، وبأقصى سرعة ممكنة من خلال زيادة أنواع المزايا المشمولة ومبلغها.

٢- يتعين على البنك الدولي أن يتوقف فوراً عن تطوير أي برنامج جديد لاستهداف الفقر، والتخلص التدريجي من البرامج القائمة، جنباً إلى جنب مع التكنولوجيات ذات الصلة والبنية الأساسية التي تنتهك الخصوصية مثل السجلات الاجتماعية، والاستعاضة عنها ببرامج عالمية. وينبغي لها بالإضافة إلى ذلك أن تعمل على تعزيز التوزيع العادل للموارد من خلال ربط الضمان الاجتماعي الشامل بالإصلاحات المالية التي تعمل على الحد من عدم المساواة. وأثناء الإلغاء التدريجي لبرامج استهداف الفقر الحالية، ينبغي:

-الالتزام بالتقييمات الشاملة والمستقلة والكشف عنها بالكامل للبرامج المستهدفة للفقر، بما في ذلك معايير صنع القرار وكيفية تنفيذها.

-استخدم منهجيات أخرى غير تحليل الفوائد لتقييم فعالية

استهداف الفقر وتأثيره على حقوق الإنسان، مثل تحليلات الإدماج/الاستبعاد والتصورات، وعمليات التدقيق الخوارزمية للتحقق من التحيز والتمييز والخطأ حيثما كان ذلك مناسبًا

٣- ينبغي لصندوق النقد الدولي أن يدعم أنظمة الضمان الاجتماعي العادلة والمستدامة وفقا للمعايير الدولية، بما في ذلك عن طريق ضمان مساهمات أصحاب العمل الكافية ومزايا الضمان الاجتماعي الكافية لضمان أمن الدخل.

٤- ينبغي لصندوق النقد الدولي أن يتوقف عن ربط القروض بتدابير التقشف، وأن يشجع التقشف كأولوية سياسية للحكومات. وينبغي لها أن تتأكد من أن أي زيادة في الإنفاق الاجتماعي في قطاع واحد، على سبيل المثال في مجال الضمان الاجتماعي، لا تأتي على حساب الحقوق الأخرى، وينبغي ألا تشجع على إدخال اختبار الموارد المالية في البرامج الشاملة القائمة. وعلى وجه التحديد، ينبغي لها:

- إعادة تصميم حدود الإنفاق الاجتماعي من أجل تصنيفها حسب القطاع؛

- تعزيز الضمان الاجتماعي الشامل والخدمات العامة ذات الجودة الشاملة بشكل مستمر؛

-

التأكد من أن الإنفاق على الصحة والتعليم والضمان الاجتماعي يلبي، كحد أدنى، المعايير الدولية كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي والميزانيات الوطنية؛ و

- استبدال "الأرضيات"، التي يتم تنقيحها بشكل مخصص في كل مراجعة، بـ "الأهداف" التي سيتم تحقيقها بنهاية البرنامج، وخطة تم تطويرها منذ البداية لتحقيق معايير محددة في كل مراجعة.